اذا شرط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخر لها عند الاستغنا
فعلى هذا يدخر الناظر في كل سنة قدرا للعمارة انتهى وتمامه فيها
بحال بعض الفضلا ما اختاره الفقيه ابو الليث هو القول المعتمد
المختار للفتوى في المذهب كما في جامع المضمرات انتهى حموي سيل
في مسجد لامام وموذن وفراش لهم معلوم يعني تشرط الواقف
واحتاج المسجد لتعمير مرمة وغلة الوقف لا تفي بالصرف
للجميع واذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل يكونون
ملحقين بالعمارة فلا يقطع عليهم الجواب العمارة مقدمة في
شرط الواقف او لم يشرط الا اذا كان مما لا يمكن تركه عمله
لفورين كالامام ونحوه فيعطى منها واما ما ليس في تعطيله
ضرر بين فانه لا يعطى من العمارة اذا لم يف بالصرف للجميع مع
العمارة سيل فيما اذا ضاق ريع مدرسة وللمدرسة مدرس
ومتول وكاتب ومتعهد وقارئ حديث وقارئ ما يتيسر لكن يؤخذ
بينهم الجواب المدرس الملازم للتدريس فيها اذا كان عالما يتقيد
وكانت تتعطل بفسيته اذا لازمها يدفع له المشروط له ولا يكون
المدرس من ارباب الشعائر والكاتب من ارباب الشعائر ومن
العمارة لا كل وقت وبقيتهم ليسوا من ارباب الشعائر كذا افتى
المرحوم ارجي وفي الفتاوى الرحيمية سيل في وقف مسجد عامر
ضاق ريعه عن ارباب الشعائر من الخطيب والامام والموذن
وغيرهم وعن ارباب وظايفه ممن يقدم اجاب يقدم
ارباب الشعائر الذين هم اقرب الى العمارة اذا باشروا المشروط
ويقدم ايا الخطيب والامام والموذن سوية ويصرف اليهم ما شرط
ثم الى المباشرين كما نص الواقف من سايرارباب الشعائر
كالمؤذن ثم من ارباب الوظايف كما في البحر عن الحاوي القدسي
وفي الاشباه ايضا انتهى وفي فتاوى الكاز روني عن الحاوي

الواذا لزم المدرس على حكم شرط الواقف والمتولي من ارباب الشعائر

سيل

سيل هل يقدم الامام والموذن في الصرف على صوب الامام وعلى
الامام مع ان الواقف غبن لكل قدرا اجاب هذه المسئلة لم
تقف على ما نص عليها الا بعض من الحنفيه ونصه والذي يتبادر
به من ارباع الوقف عما رتبه ثم ما هو اقرب الى العمارة واعم
للمصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم
الى قدر كفايتهم ثم الزايد والبساط كذلك الى اخر كتاب
المصالح لكن قيد هذا الكلام بعد ذلك بقوله فقد اذا لم يكن
معينا فان كان الوقف معينا على شيء يصرف اليه بعد عمارة
البنا انتهى فمقتضى كلامه ان التقديم المذكور لارباب
الشعائر محله اذا كان لغير معين كما لو وقفه على المسجد وعمارته
ومدرس وطلبة من غير تعيين اما اذا عين وجعل لكل
شخص قدرا معلوما فلا يقوم احد مقام احد ويدل على ذلك قوله
يصرف اليهم الى قدر كفايتهم لانه اذا كان هناك تعيين انما
يصرف اليهم ما هو المعين والله اعلم انتهى وقوله
بعض من الحنفيه مراده صاحب الحاوي ولم ار احدا حرر
هذا التحرير الحسن فتمسك به فانه نفيس جدا اقول
حاصل هذا ان تقديم بعض ارباب الشعائر على بعض انما
هو فيما اذا لم يعين الواقف لكل واحد قدرا لم يقدم من هو
اهم مصلحة اما اذا عين فلا تقديم لكن لا يخفى ما فيه لان تقديم
بعض على بعض لا يتاتى فيما اذا كان ريع الوقف لا يكفي الجميع
بل فيما اذا ضاق عنهم وح فلا بد من تقديم بعض على بعض
سواء كان الوقف معينا اولا فيقدم من هو اقرب الى العمارة
اي من يلزم من قطعه تعطيل المسجد كالامام والموذن
ونحوهما وكذا مدرس المدرسة التي تتعطل بانقطاعه
بخلاف مدرس المسجد ونحوه وقد ذكر المولى بعد ذلك